Appendix (8)

مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الوزراء

الرقم: ن ر أ/١٢/٠١/٠٢٧
التاريخ: ٢٣ ينـاير ٢٠١٢م

معالـي علـي بن صـالـح الصـالـح الموقـر
رئيس اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات تقرير
اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق

تحيـة طيبـة وبعـد،،،

بالإشارة إلى خطابكم المؤرخ في ٢٩ ديسمبر ٢٠١١م، بشأن تزويد اللجنة بمدونة قواعد سلوك الشرطة، وذلك للوقوف على مدى ملائمتها مع أفضل الممارسات الصادرة عن الأمم المتحدة. تجدون مرفق طيه نسخة من مدونة سلوك الشرطة المذكورة أعلاه. كما نرفق لكم نسخة من الاطار العام المعد للبرنامج التدريبي لمنتسبي وزارة الداخلية في مجالات حقوق الإنسان.

وتفضلـوا بقبـول خـالـص تحيـاتي وتقـديري ،،،

محمـد بن مبـارك آل خليفـة
نائب رئيس مجلس الوزراء

Kingdom of Bahrain
Deputy Prime Minister

Translation of letter no: N.R.A 027/1/12
Date: 23/1/12

We refer to your letter dated 29 December 2011 requesting thePolice Code of Conduct in compliance with the UN Best practices. As requested therein, please find a copy of the aforementioned Code. We are also pleased to enclose a copy of the general framework prepared for the training program for Ministry of Interior personnel in the field of human rights.

مدونة سلوك رجال الشرطة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم : وزارة الداخلية

إلى المجتمع البحريني بكافة طوائفه مواطنين ومقيمين ، إلى رجال الشرطة منتسبي وزارة الداخلية .

تهدي وزارة الداخلية مدونة السلوك هذه والتي تمثل صياغة لعقد اجتماعي جديد بين المجتمع البحريني ورجال الشرطة ، وسوف تمثل بمشيئة الله عهداً جديداً وطريقاً سديداً لبناء جسور الثقة بين المجتمع البحريني الواحد وجهاز الشرطة ، قوامه سيادة القانون والنزاهة والشفافية والتسامح وكسر الحواجز النفسية بينهما .

لقد أكد جلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه في خطابه السامي الذي ألقاه يوم الجمعة 2011/12/16م بمناسبة العيد الوطني المجيد وذكرى عيد الجلوس على أنه " ستبقى البحرين بلد القانون والمؤسسات وبلداً للحريات والتعايش السمح بين مختلف الأديان والأفكار والثقافات .... وأن البحرين هي للجميع وأننا على ثقة من أن الأيام المقبلة ستعكس الصورة الحقيقية للأوضاع في بلادنا حيث لا يصح إلا الصحيح " .

وفي هذا السياق عكفت وزارة الداخلية على تفعيل مبادرات جلالة الملك المفدى الإصلاحية الساعية بجدية نحو إحداث رفاهية المجتمع البحريني وتقدمه من خلال عدة خطوات بدأتها بإعادة هيكلة الوزارة بما يتناسب مع طبيعة المرحلة القادمة ، وتزويدها بأحدث المعدات والأجهزة آخذاً بالنظم العلمية والتكنولوجية العالمية ، فضلاً عن الاهتمام بتحسين إعداد العنصر البشري من تأهيل وتدريب مستفيدين في ذلك بخبراء عالميين في مجال العمل الشرطي .

إن الوزارة تدرك تماماً أن غايتها هو تحقيق أمن الوطن والمواطن في إطار من سيادة القانون ، فهي مهمة تعكس نسق قيمي نابع من المجتمع ولصالح المجتمع ، ومن ثم فإن تطبيق القانون يجب أن يحمل في طياته قيم العدل والمساواة والنزاهة والالتزام بمعايير وقواعد حقوق الإنسان. وهذا يقتضي أن يكون رجل الشرطة ملتزماً بمهنية نزيهة عند تطبيق القانون .

والواقع أن لكل مهنة إنسانية قواعدها وأدواتها تنظم عملها ، وعادة ما تصاغ هذه القواعد في إطار : " قانون– نظم– تعليمات " والشرطة البحرينية لا تعمل في فراغ تشريعي حيث ينظم عملها عدة قوانين تضفي الشرعية على عملها بدءً من أعلى القوانين وهو الدستور مروراً بقانون الإجراءات الجنائية ، وقانون الأمن العام وصولاً إلى التوجيهات والأوامر والتعليمات التي تصدرها الوزارة ، هذا بالإضافة إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة والتي صدقت عليها مملكة البحرين .

ونظراً لأهمية عمل رجال الشرطة والواجبات الملقاة على كاهلهم والاختصاصات المسندة إليهم ، وخطورة الصلاحيات التي يمارسونها وأثرها المباشر على الفرد والمجتمع والمملكة ، فقد كان حريا بالوزارة لحرصها على ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون أن تصدر هذه المدونة والتي لا تمثل فقط ترديداً لما جاء بالقوانين المنظمة لعمل رجال الشرطة بل تتضمن المبادئ والقيم والأعراف والتقاليد التي يجب أن تحكم سلوكهم فضلاً عن الصفات والقدرات التي يلزم أن يتحلون بها .

إن الهدف الأساسي لهذه المدونة هو إحداث ثقة متبادلة بين رجال الشرطة والمجتمع بكافة طوائفه على اعتبار أنه يمثل لحمة واحدة ونسيج وطني يضرب بجذوره في عمق التاريخ ، فهي موجهة إلى رجال الشرطة ليلتزمون بها وتكون دستوراً لهم في سلوكهم ونبراساً يهتدى به ، والى المواطنين البحرينيين

والمقيمين ليطلعوا عليها وتكون دليلاً مرشداً لهم في تعاملهم مع رجال الأمن ليتمسكوا بتطبيقها ويطالبوا بمحاسبة من يتجاوزها .

ويجب أن أذكر هنا بأن ما جاء بهذه المدونة ما هو إلا ترديداً لما جاء بشريعتنا الإسلامية الغراء وثقافتنا العربية التي تذكر دائماً في ثناياها قواعد الحق والعدل والمساواة وعدم الجور والنزاهة والإنصاف .

وأخيراً أؤكد على أن ما جاء في هذه المدونة من مبادئ ليست للتنظير ولكنها للتطبيق إن شاء الله ، مبتغين بها مرضاة الله سبحانه وتعالى ومصلحة الوطن والمواطن ، للوصول إلى مجتمع بحريني آمن مستقر، ساعي إلى التنمية والازدهار إن شاء الله تعالى في ظل القيادة الرشيدة لقائد البلاد المفدى جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه .

ولله الحمد من قبل ومن بعد ،،

الفريق الركن
وزيـــــــر الداخليـــــــة
راشد بن عبدالله آل خليفة

المقدمة

- هذه المدونة تقنن أفضل الممارسات الشرطية لتطبيق القانون دون خوف أو محاباة.
- العمل الشرطي عمل شاق ومسئولية كبرى لا يؤديها إلا من اختص بصفات معينة تؤهله لأداء هذه المهمة ، فهو في حالة تفاعل مستمر مع المجتمع بكافة شرائحه وأطيافه ، كما انه الأداة الضابطة للمجتمع والعنصر الحاكم لأمنه ، والسهر على استقراره .
- لهذا عُنيت الدول المتحضرة ببناء أجهزتها الأمنية على أعلى مستوى من الجودة البشرية من حيث اختيار الأشخاص القادرين سلوكياً واخلاقياً وثقافياً ومهنياً على أداء هذا العمل ، كما حرصت على تجهيز أجهزتها الأمنية بأحدث التقنيات الحديثة التي تساعدهم على أداء مهامهم .
- إن رجال الشرطة هم في الحقيقة يمثلون الدولة وأداتها الفاعلة في ممارسة حقها لتحقيق الاستقرار للصالح العام ، بما يضفي على عملهم نوع من القداسة والمهابة نظراً لما يسند إليهم من صلاحيات هامة وخطيرة تتصل بالإنسان وقد تنال من حريته في أحيان كثيرة بالقانون وبإسم الدولة .
- فالشرطة تمثل يد الدولة العادلة التي تطبق القانون دون تمييز بل هي تجسد وتكرس فكرة " سيادة القانون " بكل ما تحمله من معاني ، إن الشرطة تمثل هيبة الدولة وركن ركين لاستقرارها وتقدمها وازدهارها فإذا كانت القوات المسلحة لأي دولة هي المختصة بأمن الدولة الخارجي ومواجهة أي اعتداء يقع عليها من الخارج ، فإن الشرطة هي العنصر الفاعل لتأمين الداخل ضد أي اعتداء على المجتمع بالسهر على حماية الأرواح والأعراض والممتلكات ومنع ومكافحة الإجرام وصيانة الأمن والنظام العام وتقديم

الخـدمات الأمنيـة لطالبيهـا وتفـرض هيبـة الدولـة وسـلطان القـانون ، فالشرطة إذاً هي عنصر هام من عناصر قوى الدولة الشاملة .

- ولا يعمـل رجـال الشـرطة بـدون ضـوابط تشـريعية تحـدد مهـامهم ونطـاق عملهـم ولكنهـا تعمـل وفـق سـياقات تشـريعية وتنظيميـة وإجرائيـة لا ينبغي الافتئات عليها أو تجاوزها ، وإذا حدث تجاوز من أي من رجال الشرطة فإنه يخضع للمساءلة التأديبية والجنائية إذا وصل التجاوز إلى مستوى الجريمة ، كما أن عملها المتجاوز يدخل في سياق عدم المشروعية لمخالفة أحكام القانون وأدبيات العمل الشرطي ، والوزارة حريصة على تطوير التشريعات التي تنظم عملها بما يتواكب مع طبيعة المرحلة القادمة بهدف تحسين أداء العمل الشرطي وتحسين الصورة الذهنية لرجل الشرطة لدى المواطن البحريني والمقيم ، تراعي حقوق الإنسان وحرياته الأساسية واحترام كرامته وآدميته وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والمبادئ الدينية والأخلاقية والقانونية والمجتمعية .
- ولا تختلف مملكة البحرين عن غيرها من الدول المتحضرة فلديها قوات شرطة ، على درجة عالية من الكفاءة والحرفية تؤهلها لأداء مهامها والواجبات الجسام الملقاة على عاتقها ، اختياراً و تدريباً و تأهيلاً علمياً وثقافياً ، كما أنها مزودة بأحدث الأجهزة والتقنيات الحديثة ، التي تساعدها على مسايرة التقدم العلمي في ملاحقة الجرائم المستحدثة (غسل الأموال – والجرائم المعلوماتية – ومكافحة الفساد – والإرهاب - .....الخ).
- ولعل هذه المدونة التي نقدم لها الآن هي اللبنة الأولى لهذا التطوير.
- إن الهدف من هذه المدونة هو :

1. تحديد قواعد السلوك لرجال الشرطة التي تساعد في تقليص الهوة الفاصلة بين الشرطي والمواطن .
2. ضمان أن الشرطة جهة محايدة ومهنية وتلعب دوراً محورياً من أجل تحقيق وضمان القيم الأساسية لدولة الحق والقانون .

3. التأكيد على أن عمل الشرطة يعكس مفهوم القانون في بعده النبيل الذي يضمن لكل شخص حق ممارسة حرياته الأساسية .
4. تعد مدونة السلوك وسيلة هامة لإضفاء الشرعية على علاقة رجل الشرطة بالمواطن البحريني والمقيم .

*** مرجعيات المدونة .**

تم الاسترشاد في إعداد هذه المدونة بما يلي :

- ميثاق العمل الوطني البحريني .
- الدستور البحريني .
- قانون الإجراءات الجنائية البحريني .
- قانون قوات الأمن العام .
- مدونة قواعد السلوك التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (169/34 في 1979/12/17م) والخاصة بالموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.
- بعض مدونات السلوك للعمل الشرطي الصادر من بعض الدول العربية والأجنبية (جمهورية مصر العربية – مدونة السلوك الايرلندي – مدونة السلوك الاسترالي – مدونة السلوك لدول الاتحاد الأوروبي).
- مدونة سلوك الرابطة الدولية لرؤساء الشرطة .

*** مبادئ المدونة .**

تضمنت المدونة المبادئ التالية :

1. سيادة القانون .
2. واجبات رجال الشرطة .
3. استخدام القوة .
4. احترام الكرامة الإنسانية .
5. مبادئ الشرطة .
6. تحقيق أعلى مستويات الخدمة الأمنية .
7. عقيدة رجال الشرطة .
8. هيبة رجال الشرطة .
9. حقوق رجال الشرطة .
10. احترام بنود المدونة .

أولاً: سيادة القانون

يلتزم رجال الشرطة بمبدأ سيادة القانون ويطبقونه بكل حيدة ونزاهة وشفافية ودون تمييز لأي سبب كان ، كما يلتزمون على وجه الخصوص بما يلي :

- الوفاء لمملكة البحرين والمحافظة على أمنها وحقوقها ومكتسباتها .
- الإخلاص للملك المفدى باعتباره رأس الدولة .
- المحافظة على الشرف والسلاح .
- تأدية أعمال الوظيفة بالصدق والأمانة .

ثانياً: واجبات رجال الشرطة

يـؤدي رجـال الشـرطة واجبـاتهم وفـق أحكـام الدسـتور والقـانون والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان .

ويلتزم رجـال الشـرطة بالواجبـات الـواردة في قـانون قـوات الأمـن العـام البحريني والتي توجب أن يؤدون وظائفهم في إطار قواعد الضبط والربط ومقتضيات النظام العسكري ، ويلتزمون على وجه الخصوص بما يلي :

1. الحظر المطلق للتعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة ، ولا يجوز لهم التذرع بأوامر عليا أو ظروف استثنائية كحالة الحرب أو وجود خطر يهدد الأمن العام الوطني لتبرير التعذيب .
2. يلتزم رجال الشرطة بحماية صحة الأشخاص المحتجزين في عهدتهم .
3. يحترم رجال الشرطة في أداء واجباتهم الحقوق الدستورية والقانونية ومعايير حقوق الإنسان في التعامل مع الشهود والمتهمين والمشتبه بتورطهم في ارتكاب جرائم .
4. يقومون بأداء واجبهم الوظيفي بأنفسهم بكل دقة مع الالتزام بالدستور والقانون في كافة الإجراءات التي يتطلبها العمل .
5. تخصيص أوقات العمل لأداء الواجب الوظيفي ، والتعاون مع الزملاء لحسن سير العمل .
6. أن يحافظ رجال الشرطة على سرية ما في حوزتهم من أمور ذات طبيعة سرية ما لم يقتضي خلاف ذلك الاقتضاء أداء الواجب أو متطلبات العدالة .
7. يمتنع رجال الشرطة عن ارتكاب أي فعل من أفعال إفساد الذمة .

8. البعد عن التعالي و الزهو بالنفس والغرور في تعاملهم مع الآخرين ، وأن تكون الصفة الأخلاقية الغالبة هي التواضع والشعور دائماً بأنهم يخدمون المجتمع البحريني والدستور والقانون .
9. أن القادة من رجال الشرطة يمثلون قدوة للمرؤوسين ، وأن المرؤوسين يحترمون قادتهم طبقاً للتدرج الوظيفي المعروف في المنظومة الأمنية .
10. يحظر على رجال الشرطة على وجه الخصوص ما يلي :

أ. القيام بأي عمل من شأنه إثارة الفتنة في المجتمع .

ب. الانتماء لأي فصيل سياسي أو جماعة دينية أو عرقية .

ج. استغلال ما لديه من معلومات بسبب العمل في تحقيق مصالح أو مكاسب شخصية.

د. استغلال ما لديه من سلطة لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية.

هـ. قبول الوساطة أو هدايا شخصية من أي جهة أو أشخاص.

و. نشر أية وثائق أو معلومات تتصل بالعمل بهدف الربح أو تحقيق مصالح شخصية أو الاحتفاظ بأية أوراق رسمية مما يقع تحت يديه.

ثالثاً: استخدام القوة

- يلتزم رجال الشرطة استخدام القوة طبقاً للقواعد التي نصت عليها القوانين البحرينية ، والمعايير الدولية التي تحدد متى وأين تستخدم .
- لا تستخدم القوة إلا عند الضرورة القصوى أو استخداماً لحق الدفاع الشرعي المنصوص عليه في القانون .
- ويشترط أن تكون القوة هي الوسيلة الوحيدة لرد العدوان على رجل الشرطة ، أو لإنقاذ حياته وحياة الآخرين .
- إعمال مبدأ التناسب بين الخطر المحدق على الحياة والأموال العامة والخاصة واستخدام القوة .
- يعتبر استعمال الأسلحة النارية تدبيراً أقصى وينبغي بذل كل جهد لتلافي استعمالها.
- توقف استخدام القوة متى انتهى السبب المفضي إلى استخدامها .

رابعاً : احترام الكرامة الإنسانية التي نص عليها الدستور والقانون ومبادئ حقوق الإنسان الدولية .

- أن مهمة الشرطة المحافظة على الأمن والنظام العام والسلامة العامة بفرض القانون .
- لأداء مهامها تقوم بإنفاذ أحكام القانون بشفافية ونزاهة في إطار الدستور والقانون وقواعد ومعايير حقوق الإنسان الدولية .
- قوات الشرطة هي الضامن لحماية الحقوق والحريات العامة والكرامة الإنسانية للمواطن والمقيم على أرض مملكة البحرين .

خامساً : مبادئ الشرطة

تلتزم الشرطة بتطبيق المبادئ التالية خلال تنفيذها مهامها .

- سـرعة الاسـتجابة : تـوفر المقدرة على رد الفعل السـريع للحـوادث ونداءات الطوارئ .
- الفاعلية : التعامل مع كافة الحوادث بجدارة واقتدار.
- الشـفافية : وضـوح الإجـراءات وبسـاطتها وتميزهـا بالنزاهـة والموضـوعية والأمانة لدى رجال الشرطة وأفراد المجتمع .
- المساءلة : محاسبة الجميع دون تحيز أمام المسئولين وأمام المجتمع .
- الإنسـانية : التعامـل مـع كافـة أطيـاف المجتمـع بأسـلوب حضـاري وإنساني.
- الشراكة : تفعيل الشراكة مع المجتمع والجماعات وإيجاد مناخ صحي آمن وتحقيق شعار الأمن مسؤولية الجميع .

سادساً : تحقيق أعلى مستويات الخدمة الشرطية

يؤكد رجال الشرطة على أنهم في سبيل تحقيق المهام المكلفون بها يلتزمون بتقديم أعلى مستويات الخدمة الأمنية ، من خلال منهج منضبط يساعد في تحقيق الاستقرار لخدمة المواطن والمقيم ، والعمل على اتخاذ كافة التدابير القانونية الوقائية لمنع وقوع الجرائم وضبط مرتكبيها مهتدية في ذلك بكافة معايير حقوق الإنسان الواردة في الدستور والقانون والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة والتي تكرس احترام الإنسان من دون تفرقة بسبب اللون أو الجنس أو العرق أو المعتقد كما يؤكدون أنهم سوف يقومون بالمهام التي كلفهم بها الدستور والقانون بالأسلوب الذي يتفق مع معايير حقوق الإنسان ، والتعامل مع الخارجين على القانون بالحسم من خلال القانون دون المساس بكرامتهم الإنسانية .

ويؤكدون على تنمية الحس الأمني لدى المواطنين والمقيمين باعتبارهم شركاء في المحافظة على الأمن العام بمفهومه الشامل ، من خلال مشاركتهم الفعالة في حل المشاكل المجتمعية لما فيه أمن واستقرار المجتمع.

سابعاً: عقيدة رجال الشرطة

إن العقيدة الراسخة في نفوس رجال الشرطة هي الدفاع عن الحقوق ونصرة الخير ومواجهة الظلم والجور والعدوان ، وأن رجال الشرطة يمثلون الحكومة ويجب أن يتحلون بالثقة للعمل بالقانون وتُمنح صلاحياتهم وواجباتهم بموجب القانون ، ومن بين الواجبات الأساسية لرجال الشرطة خدمة المجتمع وحماية الأرواح والممتلكات ، وحماية الأبرياء وحفظ السلام الاجتماعي وحقوق الجميع في الحرية والمساواة والعدالة .

ثامناً: هيبة رجال الشرطة

رجال الشرطة هم جزء من المجتمع البحريني يقومون بمهامهم لخدمة هذا المجتمع وهم قوة أساسية من قوى الدولة الشاملة ، كما أنهم يمثلون هيبة الدولة وأداتها الرئيسية في انتظام حركة المجتمع واستقراره ، لتحقيق الأمن بمفهومه الشامل وهم في سبيل ذلك يلتزمون بالتحلي بالخصال الحميدة التي تتمثل في الصدق في التعامل ، وعدم التمييز بين المواطنين والنزاهة والشجاعة وضبط النفس ، وهذه الصفات هي التي تضفي الهيبة عليهم ويكون مبعثها الاحترام ، وليس الخوف من البطش والتعسف والتميز.

تاسعاً : حقوق رجال الشرطة

إذا كان يقع على كاهل رجال الشرطة حزمة من الواجبات الجسام فإن ذلك يجب أن يقابل بحزمة من الحقوق لضمان أداء واجباتهم على أحسن وجه ، وفي جو من الاستقرار النفسي والمادي مما يساعدهم على أداء واجباتهم والنهوض برسالتهم السامية وذلك من خلال ما يلي :

1. رد فعل مجتمعي مقدر لدور رجال الشرطة وإنهم المحور الأساسي الذي يدور حوله الأمن الوطني بمفهومه الشامل ، ويعد الإعلام وسيلة فاعلة لتحقيق هذا الهدف وتحسين الصورة الذهنية لرجال الشرطة.
2. تجهيز المنظومة الأمنية بأحدث الأجهزة والمعدات التي تساعدهم على أداء واجبهم بالصورة المثلى .
3. التدريب المستمر للمنظومة الأمنية على كافة المستويات واعتبار الدورات التدريبية شرطاً للترقي والحصول على مزايا .
4. الرعاية الاجتماعية والصحية لرجال الشرطة وتحسين رواتبهم بما يضمن عدم تطلعهم لوسائل غير مشروعة لتحسين حالتهم المعيشية .
5. مراعاة ظروف وطبيعة عمل رجال الشرطة فيما يتعلق بموضوعية وعدالة معايير المحاسبة التأديبية .

عاشراً: احترام بنود المدونة

يلتزم رجال الشرطة بما جاء بهذه المدونة ، ويعتبرونها مرشداً و هادياً لهم في أداء واجباتهم كما أنها بمثابة عقد اجتماعي جديد بينهم وبين المجتمع البحريني ، وخطوة على الطريق نحو مستقبل أفضل في ظل الاحترام والثقة المتبادلة بين المجتمع والشرطة .

خ.ي 11/666

"In the Name of God, Most Gracious, Most Merciful"

By The Ministry of Interior:

To the spectrum of Bahraini society, both citizens and residents, and to the police officers employed by the Ministry of the Interior.

The Ministry of Interior drafts this code of conduct, which represents a new social treaty between members of Bahraini society and the police and which, by God's will, will mark the start of a new era and a correct path to building bridges of confidence between the united Bahraini society and the police apparatus, based on the rule of law, integrity, transparency, tolerance, and the breaking of psychological barriers between them.

His Majesty the King, God protect him, in his royal speech that he delivered on Friday, December 26, 2011, on the occasion of the National Day and the anniversary of His Majesty's accession to the throne, affirmed that "The Kingdom of Bahrain will remain a state of law and institutions and a country of freedom and tolerant coexistence between different religions, cultures and ideas... Bahrain is for all; we are confident that the next few days will reflect the true picture of the situation in our country such that only the truth will remain."

In the same context, the Ministry of Interior has been working on activating the King's initiatives for reform that aim to achieve prosperity and progress for Bahraini society through various steps, the first of which was the re-structuring of the Ministry to enable it to cope with the coming phase, and equipping it with cutting-edge equipment, technology and scientific systems. Moreover, the Ministry has paid special attention to improving the quality of its personnel through training and education delivered by international police experts.

The Ministry is completely aware that its objective is to achieve security for the State and its citizens within the framework of the law. This mission reflects a tradition which stems from society and which is in the interests of society; therefore, enforcing the law must be based on the values of justice, equity, integrity, and commitment to the standards of human rights. Thus, policemen must be committed to impartial professionalism when enforcing the law.

In fact, every career has rules and instruments to regulate its work. These rules are usually enacted within the "Law – Instructions – Regulations" frame. The Bahraini police does not function in a legislative gap - it operates in accordance with several legal authorities starting from the highest legal authority, the constitution, moving to the Code of Criminal Procedure, the Public Security Law, and finally the directions, orders and directives that are issued by the Ministry. This is in addition to the international conventions and treaties to which Bahrain is a signatory.

Given the importance of police work and the duties and specialties that policemen carry out, and the seriousness of their powers which impact directly on the individual, on society and on the Kingdom, the Ministry has issued this Code, in light of its keenness to enhance the principles of human rights and the supremacy of law. This Code is not only a repetition of the laws that regulate the work of police officers, but also includes the standards, values, customs and traditions that should control their behaviour, in addition to the characteristics, abilities and capabilities that they should possess.

The main objective of this Code is to create mutual confidence between police officers and all spectra of the society, as these represent a single unit and a single national fabric which is deeply-rooted in history. It is aimed at police officers so that they might adhere to it, and so that it might serve as their constitution and guiding beacon in their conduct. It also aims to guide both citizens and residents on how to deal with the policemen, allowing them to rely on its application and to call for those that violate it to be held accountable.

I should mention here that what is provided for in this code of conduct is compliant with our Islamic Shari'ah and our Arab culture, which always reminds us of the principles of justice, equity, and integrity.

Finally, I need to emphasise that the principles in this document are not for show, but for application, something which we hope will please God almighty and be in the interests of the whole country and its citizens. Through this, we hope to achieve a secure and stable Bahraini society which is moving towards further development and prosperity under the leadership of His Majesty King Hamad Bin Isa Al Khalifa.

All praise be to God,

Lieutenant-General
Minister of Interior
Rashid Bin Abdullah Al Khalifa

Introduction

- This Code codifies existing policing best practices to uphold the law without fear or favour.
- Policing is hard work, and a tremendous responsibility, which can only be undertaken by those that have the specific qualities necessary for the task, for the policeman is continuously interacting with all segments and spectra of society. He is the regulating instrument of society and the vital element for its security and stability.
- It is for this reason that civilized countries have paid special attention to building their security authorities on the basis of the highest quality of personnel, and have therefore selected those who possess the behavioural, moral, cultural and vocational abilities to perform this job. They have also been keen on equipping their authorities with the latest technologies to help them with the fulfilment of their duties.
- Police officers are representatives of the State and are its active instrument for the exercise of its duty to maintain stability for the public interest. This is something which adds sanctity and dignity to their work, especially considering the scope and sensitivity of their powers in relation to people whose freedoms might often be affected by them in the name of the law and the State.
- Thus, police represent the State's just arm that applies the law without discrimination, and reflect and embody the idea of the "rule of law" in every sense of the phrase. Police represent the prestige of the State and are a key factor in its stability, advancement and prosperity. The police force is the main actor in securing the interior against any attack on the community. This is achieved through the protection of people and

property, the prevention and combating of crimes, the maintenance of security and public order, the offering of security services to those who need them, and the guaranteeing of the state's authority and the rule of law. Therefore, the police force is an important part of the State's powers.

- Police officers operate according to legislative, regulatory and procedural rules that define their functions and the ambit of their work, and which must not be transgressed or violated. In the case of any violations by any police officer, he will be subject to disciplinary and criminal actions if the violation amounted to a crime, since exceeding the boundaries of police duties is deemed in violation of the law as well as the disciplinary framework of the police force. The ministry is keen to advance the laws which regulate its work in order to allow it to cope with the next stage of improving police work and ameliorating the image of the police for citizens. To this end, new legislation is taking into account human rights and basic freedoms, as well as a respect for human dignity and humanity, in accordance with international human rights standards and religious, moral, legal and social principles.
- The Kingdom of Bahrain is no different from any other civilised country. It has a highly efficient and professional police force, capable of carrying out its duties, and capable of selecting, training, and developing its personnel on educational and cultural levels. Police in Bahrain are equipped with modern technologies and tools which help with coping with scientific advancements for tracking new types of crimes, such as money laundering, cybercrimes, anti-corruption, and terrorism.
- The Code of Conduct being introduced here is an important step in this development.

- The aims of this Code of Conduct are as follows:
  a. To set ethical rules for police officers that bridge the gap between the police and the people of Bahrain.
  b. To ensure that the police remains impartial and professional, playing a pivotal role in the quest to achieve and sustain the basic values of a state founded on rights and the rule of law.
  c. Ensure that police work reflects an understanding of the nobility of the law, which guarantees to each individual their right to practice basic freedoms
  d. The Code of Conduct will be considered an essential instrument that bestows legitimacy on the relationship between the police and Bahraini citizens and residents.

Code of Conduct References

The Code of Conduct was formed with the guidance of the following:

- The National Action Charter of Bahrain
- The Constitution of Bahrain
- The Code of Criminal Procedure of Bahrain
- The Public Security Law of Bahrain
- The Code of Conduct for Law Enforcement Officials, as approved by the United Nations General Assembly (No. 34/196, December, 17. 1979).
- Certain Codes of Conduct promulgated by Arab and foreign countries (Arab Republic of Egypt, Code of Conduct of Northern Ireland, Code of Conduct of Australia and the European Code of Police Ethics.)
- The International Association of Chiefs of Police, "Police Code of Conduct".

Code of Conduct Principles

This Code of Conduct includes the following principles:

1. The Rule of Law
2. Duties of Police Officers
3. Use of Force
4. Respect for Human Dignity
5. Policing Principles
6. Achieving High-quality Policing
7. Doctrine of Police Officers
8. Prestige of Police Officers
9. Rights of Police Officers
10. Respect for the Code of Conduct

I: The Rule of Law

Police shall commit to the rule of law and implement it with the utmost impartiality, integrity and transparency without any form of discrimination and with particular commitment to the following:

a. Loyalty to the Kingdom of Bahrain and preservation of its security, rights and achievements.
b. Allegiance to the beloved King as head of state.
c. Preservation of honour and arms.
d. Performance of their duties with sincerity and integrity.

II: Duties of Police Officers

Police officers perform their duties in accordance with the Constitution, the law, international human rights charters and conventions ratified by the Kingdom of Bahrain.

Police officers shall abide by the Bahraini Public Security Forces Law, which requires them to carry out their tasks in compliance with the rules of discipline put in place by the police hierarchy. They commit, in particular, to the following:

1. A zero tolerance policy on torture and any other type of mistreatment. It is unacceptable to use the excuse of higher commands or exceptional circumstances, such as a state of war, security threats or other emergency, as justification for torture.
2. Safeguarding the health of detainees
3. In the course of carrying out their duties, respecting the constitutional and legal rights of witnesses, defendants and suspects and abiding by human rights standards when dealing with them.
4. Conducting their duties with the highest level of accuracy in accordance with the law and the constitution, with regard to all professional conduct.
5. Dedicating their work hours to diligently fulfilling their professional duties, including cooperation with their colleagues in order to ensure the efficient progress of their work.
6. Maintaining the confidentiality of secret information in their possession, unless duty or justice requires otherwise.
7. Refraining from committing any act of corruption.
8. Avoiding arrogance and condescending attitudes when dealing with others. Modesty should be their prevailing ethical quality, and it should

always be felt that they are servants to the Bahraini community, law and Constitution.

9. Police commanders must act as role models for officers working under their command. Officers must respect their superiors in accordance with the hierarchical rank structure of the security force.
10. Police officers are banned from:
    a. Acts that trigger strife in the community.
    b. Affiliation with any political, religious, or ethnic party or group
    c. Misusing information obtained through their work for personal interests and gains.
    d. Accepting personal help or gifts from any party or individual.
    e. Publishing any documents or information related to their work for money-making purposes or for the realisation of personal interests, or keeping any official documents that fall into their possession.

III: Use of Force:

- Police officers shall use force only in accordance with the principles provided for in Bahraini law and the international conventions that specify when and where such force may be used.
- Force shall not be used except when absolutely necessary or where it is used in self-defence in accordance with the law.
- Deadly force can only be used by an officer where it is the last resort to defend himself against aggression, or where it is necessary in order to save the officer's life or the lives of others.
- Police officers commit to the principle of using only such force as is proportional to the danger posed to life or public or private property.
- The use of firearms is considered an extreme measure. Every effort should be made to exclude the use of firearms.
- Once the reason for using force no longer exists then the use of force must end.

IV: Respect for Human Dignity as enshrined in the Constitution, Law and International Human Rights Principles:

- The task of the police is to maintain security, public order and safety by enforcing the law.
- A police officer should perform his duties, and enforce the provisions of the law, with transparency and integrity in accordance with the constitution, the law and international human rights principles and standards.
- The police are the guarantors of rights, public freedoms, and human dignity for Bahraini citizens and residents in the territory of the Kingdom of Bahrain.

V: Policing Principles:

The police force is committed to the application of the following principles while carrying out its operations.

- Speed of response: The ability to provide a rapid response to emergency calls and incidents.
- Effectiveness: Dealing with all incidents competently and effectively.
- Transparency: Clarity and simplicity of procedures, so that they are characterised by integrity, objectivity and sincerity on the part of the police officer as well as individuals in the community.
- Accountability: All members of the community will be held accountable without bias.
- Humanitarianism: Dealing with all members of society in a civilized and humane manner.
- Partnership: Creating partnerships with citizens and groups and creating a healthy and safe environment, thereby putting into practice the slogan, "security is everyone's responsibility."

VI: Achieving High-quality Policing:

Police officers affirm that, in carrying out their duties, they will ensure the highest quality of police work by adopting a disciplined methodology that helps maintain a consistent police service for all citizens and residents. They will take all required legal measures to prevent crimes from occurring and to arrest offenders. All arrests will be carried out in accordance with the human rights standards in the Constitution, the law and all international laws and conventions that promote respect for all persons regardless of colour, race, gender, national origin or creed. Furthermore, officers must perform their duties using methods that accord with human rights standards, and must deal decisively with violators of the law without harming their human dignity.

Police officers commit to the development of a sense of security for citizens and residents, given that they are partners in the preservation of public security in the full sense through their active participation in the solution of community problems, something which provides security and stability to all.

VII: Doctrine of Police Officers:

It is the well established doctrine of police officers to defend people's rights, support righteousness, and counter oppression, injustice and aggression. Police officers are the most visible representatives of the government and as such, are required and trusted to work within the law. The fundamental duties of a police officer include serving the community, safeguarding lives and property, protecting the innocent, keeping the peace and ensuring the rights of all to liberty, equality and justice.

VIII: Prestige of Police Officers

Police officers are a part of the Bahraini community and they carry out their work in the service of this community. They are a principal part of the state's powers. They represent the prestige of the state and are the principal instruments for regulating conduct, ensuring stability and maintaining order. Therefore, they commit to maintaining a professional appearance and conducting themselves with sincerity, lack of discrimination, integrity, courage and self-control. These qualities give police officers the authority that enables them to carry out their duties and their prestige is derived from respect, not fear of violence, abuse or discrimination.

IX: Rights of Police Officers

Considering the many vital responsibilities they shoulder, police officers are granted a variety of rights to ensure they perform their duties in an environment of financial and psychological stability. These rights include:

1. Strong community support. Police officers should be viewed as the central pillar of national security. Media must be used as an effective tool to accomplish this goal of strengthening the community and in a way that positively enhances the image of security officers.
2. Equipping police officers with the most up-to-date supplies and equipment to help them perform their duties to the fullest.
3. Continuous training for public security staff members, regardless of rank and age. Training courses must be a pre-requisite for promotions and the extension of other privileges.
4. Social and health insurance and sufficient wage increases to ensure that police officers do not resort to illegal means in order to improve their living standards.
5. Taking into consideration the totality of the circumstances involved and the character of the police officer when considering the appropriateness and justice of disciplinary action against that officer.

X: Respect for the Code of Conduct

Police officers shall adhere to the articles stated in this code, and shall consider them to be their guide and compass while at work. This code shall be seen as a social contract between police officers and the Bahraini community. It is a step on the road towards a better future for Bahrainis, characterised by mutual respect and trust between the police and the community. This Code is a minimum standard and does not limit the police from upholding individual rights or societal values.

الإطار العام للبرنامج التدريبي لمنتسبي وزارة الداخلية في مجالات حقوق الانسان

يهدف البرنامج التدريبي لمنسوبي وزارة الداخلية إلى رفع مستوى الالتزام بقواعد النظام العام والوصول إلى أفضل الممارسات المهنية التي تتفق مع المعايير الدولية في إطار رعاية الحقوق الأساسية للإنسان خلال التعامل القانوني بدءاً من إلقاء القبض ومروراً بالتوقيف وسماع الأقوال وغيرها من الإجراءات المخولة لرجال الضبط القضائي ، بالإضافة إلى التقيد بمدونة قواعد سلوك العمل الشرطي والحدود القانونية لاستخدام القوة .

يشتمل البرنامج التدريبي لجميع منسوبي وزارة الداخلية والتلاميذ العسكريين على عقد دورات متخصصة في مجالات حقوق الإنسان وبيانها كالآتي :

١. معايير حقوق الإنسان الدولية في ضوء تقرير لجنة تقصي الحقائق .
٢. حقوق الإنسان في مرحلتي جمع الاستدلال والتنفيذ العقابي .
٣. المواجهة الأمنية لأحداث الشغب وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان .
٤. تنفيذ المهام الأمنية في ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان .
٥. حقوق الإنسان في مراحل التوقيف والتنفيذ العقابي .
٦. إعداد معلمي حقوق الإنسان .
٧. تطوير مناهج الدراسة بالأكاديمية الملكية للشرطة وتضمينها المواد المتعلقة بحقوق الإنسان والمعايير الدولية المتعلقة بها .

مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الوزراء

الرقم: ن ر أ/١١/١٢/٢٣٢
التاريخ: ٢٧ ديسمبر ٢٠١١م

معالي علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات تقرير
اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة إلى كتابكم المؤرخة فى ١٤ ديسمبر ٢٠١١ ، بشأن التدابير التي اتخذتها الحكومة استجابة للتوصيات الواردة في الفقرات ١٧٢٢ (ج) و ١٧٢٢ (ز) من تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق. نود افادتكم بالتالي :

أولا : التوصية الواردة فى الفقرة ١٧٢٢ (ج)

فيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة ١٧٢٢ (ج) ، أصدر معالي وزير الداخلية بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١١ أمرا إلى رئيس الأمن العام لاتخاذ عدد من التدابير والإجراءات التالية وذلك بمساعدة خبراء مختصين دوليين:

أ - تصميم وتنفيذ دورة تدريبية قانونية لأفراد الأمن العام من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان ، ولا سيما في سياق النظام العام، والاحتجاز والسؤال.

ب - إعداد وإصدار مدونة قواعد سلوك الشرطة لتكون متوافقة مع أفضل ممارسات الأمم المتحدة ، بما في ذلك مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

وسوف نوافيكم بالمستجدات الخاصة بتنفيذ الأوامر أعلاه، كما يسرنا أيضا إفادتكم بان برامج تدريب خاصة برجال الأمن ستقام بمساعدة كل من الخبيرين الدوليين في المجال الشرطي والأمني، وهما السيد جون تيميثي (من الولايات المتحدة الأمريكية)، والسيد جون بيتس (من المملكة المتحدة).

كما أن قوة دفاع البحرين تعمل على تطوير برامج مماثلة، وسوف نوافيكم بأخر المعلومات عن تلك البرامج عند الانتهاء منها. علماً بأن جهاز الأمن الوطني (وفقا للتوصية ١٧١٨) لم يعد لدية سلطة إنفاذ القانون والاحتجاز والاعتقال وعليه فان هذه التوصية لا تنطبق عليه.

ثانيا : التوصية الواردة في الفقرة ١٧٢٢ (ز)

ويسرنا اطلاعكم في هذا الشأن ، بأن معالي وزير الداخلية قد اصدر أمراً بتاريخ ٢٢ديسمبر٢٠١١ ، يقضي بضرورة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة (طلب وتركيب المعدات) للتسجيلات السمعية والبصرية لجميع المقابلات الرسمية مع المشتبه بهم والشهود أو الأشخاص المحتجزين.

وتلاحظون معاليكم بان تقرير اللجنة المستقلة قد أشار إلى تسجيل "الأشخاص المحتجزين" فقط. وقد اتخذ هذا القرار لما له من حكمة في تسجيل جميع المقابلات، وحتى الأشخاص غير المعتقلين مثل المشتبه بهم والشهود.

وتفضلوا بقبول خالص تحياتي وتقديري ،،،

محمد بن مبارك آل خليفة
نائب رئيس مجلس الوزراء

مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الوزراء

Translation of letter no: N.R.A/232/12/11
Date: 27 December 2011

We refer to your letter dated 14 December 2011, concerning the measures taken by the Government in response to recommendations in paragraphs 1722(c) and 1722(g). Let me take each recommendation in turn.

Recommendation in paragraph 1722(c)

With respect to the recommendation in paragraph 1722(c), the Minister of Interior signed an order on 22 December 2011 instructing the Chief of Public Security to facilitate the following with the aid of international experts and specialists:

(a) To design and carry out a legal training course for public security personnel in order to enhance the protection of human rights, especially in the context of public order, detention and interrogation; and

(b) To prepare and issue the police code of conduct in compliance with UN best practices, including the Code of Conduct for Law Enforcement Officials and the Basic Principles on the Use of Force and Firearms by Law Enforcement Officials.

We will update you on the implementation of the orders above, as well as further training programmes that will be formulated with the assistance of the newly appointed police experts from the USA (John Timoney) and UK (John Yates).

The BDF is also developing similar programmes, and we will update you on their details as they are finalized. As the NSA (pursuant to recommendation 1718) is not longer a law enforcement agency with detention and arrest powers, this recommendation no longer applies to it.

Recommendation in paragraph 1722(g)

We are pleased to report that on 22 December 2011, the Minister of Interior issued an order that all necessary steps (ordering and installing equipment) should be taken for the audiovisual recordings of all official interviews with suspects, witnesses or detained persons. You will note that the Report only refers to the recording of "detained persons". The decision was taken that it would be wise for recordings to be made of all interviews, even of persons not detained such as suspects and witnesses.